

Distr.: General
16 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

الدورة الرابعة عشرة

٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

جدول الأعمال المؤقت المشروح

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - بناء الثقة في الحكومات في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة: ما الذي يستلزمه ذلك؟
- (أ) إعادة تحديد العلاقات والمسؤوليات لدعم الحوكمة القائمة على المشاركة والتجاوب في تقديم الخدمات العامة، بسبل منها توفير حلول إلكترونية؛
- (ب) تعزيز الابتكار وترتيب الأولويات واتخاذ قرارات مستنيرة وتوحيد عمليات رسم السياسات من أجل تعظيم الأثر؛
- (ج) تشجيع خضوع المؤسسات للمساءلة ومراعاة المبادئ الأخلاقية على مستوى القيادة وتوخي النزاهة لتعزيز الثقة في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة.
- ٤ - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية.
- ٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة.
- ٦ - اعتماد تقرير لجنة الخبراء عن دورتها الرابعة عشرة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

300115 290115 15-00334 (A)



الشروح

١ - انتخاب أعضاء المكتب

تنتخب اللجنة رئيساً وثلاثة نواب للرئيس ومقرراً لدورتها الرابعة عشرة. ويتشكل المكتب من الرئيس ونواب الرئيس والمقرر. ووفقاً للممارسة المتبعة، يواصل المكتب المكون من هؤلاء الأعضاء مهامه خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين تحضيراً للدورة الخامسة عشرة.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

تعتمد اللجنة جدول أعمال الدورة على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقره ٢٠١٤/٢٥٧.

ومن المقرر أن تجتمع اللجنة من الاثنين ٢٠ إلى الجمعة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتُعقد الجلسات الصباحية من الساعة ١٠:٠٠ إلى الساعة ١٣:٠٠، بينما تُعقد جلسات الظهر من الساعة ١٥:٠٠ إلى الساعة ١٨:٠٠. ويمكن أن تُعقد جلسات ومناسبات غير الرسمية في أوقات أخرى.

يشكّل فريق مخصص تابع للجنة خلال الدورة لاستعراض الطلبات المتعلقة بجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة لعام ٢٠١٥. ويجتمع الفريق في جلسات خاصة.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت المشروح

E/C.16/2015/1

٣ - بناء الثقة في الحكومات في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة: ما الذي يستلزمه ذلك؟

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جلسة التنسيق والإدارة التي عقدها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ توصية اللجنة بأن تبحث اللجنة في دورتها الرابعة عشرة ما يستلزمه الأمر لبناء الثقة في الحكومات في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل. وطلب المجلس في قراره ٣٨/٢٠١٤ إلى اللجنة أن تبحث هذه المسألة في ضوء الموضوع الرئيسي الذي يتناوله المجلس في عام ٢٠١٥، وهو "إدارة عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: ما الذي يستلزمه الأمر؟"، وأن تساعد في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حسب الاقتضاء.

ووجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي الانتباه إلى مسألة الثقة في الحكومات في عدد من القرارات التي اتخذها بشأن تقارير اللجنة عن أعمال دوراتها السنوية. ففي القرار ٣٨/٢٠١٤، أعلن المجلس أنه ينبغي الاستعانة بالأدوات العلمية والتكنولوجية والتحليلية على اتخاذ القرارات والحد من المخاطر التي تهدد الثقة بسبب تعقيد الإدارة العامة. وفي القرار ٢٣/٢٠١٣، طلب المجلس إلى الدول الأعضاء تعزيز ثقة الجمهور بإتاحة إمكانية الحصول على المعلومات والتشجيع على استخدام البيانات الحكومية المتاحة للجميع وزيادة مشاركة المواطنين إلى أقصى حد. وأما في القرار ١٨/٢٠٠٩، فطلب المجلس إلى الأمانة العامة أن تواصل تعزيز دعمها لبناء القدرات، مع التركيز على مسألة بناء الثقة وعلى شواغل أخرى. وفي القرار ٣٨/٢٠٠٧، وجه المجلس الانتباه إلى تناقص الثقة في الحكومات بسبب استمرار تميش الفقراء والفئات المحرومة. وفي القرار ٤٧/٢٠٠٦، شجع المجلس أيضا الدول الأعضاء على تعزيز ثقة المواطنين في الحكومات بتشجيع مشاركة المواطنين العامة في العمليات الرئيسية التي تتمثل في إعداد السياسات العامة وتقديم الخدمات العامة والمساءلة العامة.

وظل موضوع الثقة في الحكومات يرد بدرجات متفاوتة في تقارير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، بدءا من دورتها الرابعة التي عُقدت في عام ٢٠٠٥ وإلى دورتها الثالثة عشرة التي عُقدت في عام ٢٠١٤. وتوجه التركيز إلى السبل الكفيلة بتحسين ثقة المواطنين في الحكومات، بما في ذلك إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار، وتحسين الخدمات العامة، وانهاج أساليب عمل يشكل المواطن محورها، وتحسين الظروف الأمنية، وتقوية الحكومات المحلية، وتحلي القطاع العام بالزاهة، واتخاذ تدابير ضد الفساد، وإضفاء الطابع المهني على الخدمة المدنية، وتحلي الحكومة بالانفتاح، وإعمال آليات المساءلة، وإتاحة المعلومات المفيدة في صنع القرار. ولاحظت اللجنة أن للإدارة العامة دورا حيويا في هذه الأمور كلها.

وأبرزت اللجنة أيضا في تقاريرها السابقة ما للقيادة السياسية الفعالة وحسن أداء المؤسسات الرسمية الديمقراطية من أهمية في هذا الصدد. وأشار أعضاء اللجنة إلى أن تعزيز الثقة في الحكومات يتوقف على أساليب العمل داخل الإدارات والحكومات، وعلى تفاعلها مع الأطراف الأخرى في المجتمع، وعلى طبيعة فهم الأفراد للمواطنة ولمسألة الولاء. وبالإضافة إلى ذلك، تتغير العلاقة بين الثقة والمساءلة وأداء الحكومة، من حيث طبيعتها واتجاهها، بحسب درجة التنمية في البلد بوجه عام. ويُعتبر بناء الثقة في الحكومات في البلدان الخارجة من النزاع أمرا ذا أهمية خاصة، حيث يتطلب ذلك الاستجابة بسرعة لاحتياجات المواطنين الأساسية، مع العمل في الوقت نفسه على تفعيل آليات المشاركة.

الوثائق

E/C.16/2015/2 بناء الثقة في الحكومات في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة: مذكرة من الأمانة العامة

(أ) إعادة تحديد العلاقات والمسؤوليات لدعم الحوكمة القائمة على المشاركة والتجاوب في تقديم الخدمات العامة، بسبل منها توفير حلول إلكترونية

في سياق تناول مسألة بناء الثقة في الحكومات في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل، ستنظر اللجنة في ما يتطلبه الأمر لإعادة تحديد العلاقات والمسؤوليات لدعم الحوكمة القائمة على المشاركة والتجاوب في تقديم الخدمات العامة، بسبل منها توفير حلول إلكترونية.

الوثائق

E/C.16/2015/3 إعادة تحديد العلاقات والمسؤوليات لدعم الحوكمة القائمة على المشاركة والتجاوب في تقديم الخدمات العامة، بسبل منها توفير حلول إلكترونية: مذكرة من الأمانة العامة

E/C.16/2015/CRP.1 تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بإشراك المواطنين، باريس، ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

(ب) تعزيز الابتكار وترتيب الأولويات واتخاذ قرارات مستنيرة وتوحيد عمليات رسم السياسات من أجل تعظيم الأثر

في سياق تناول مسألة بناء الثقة في الحكومات في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل، تنظر اللجنة في ما يتطلبه الأمر لتعزيز الابتكار وترتيب الأولويات واتخاذ قرارات مستنيرة وتوحيد عمليات رسم السياسات من أجل تعظيم الأثر.

الوثائق

E/C.16/2015/4 تعزيز الابتكار وترتيب الأولويات واتخاذ قرارات مستنيرة وتوحيد عمليات رسم السياسات من أجل تعظيم الأثر: مذكرة من الأمانة العامة

E/C.16/2015/CRP.2 تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن توحيد السياسات لدى الحكومات سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نيويورك، ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

(ج) تشجيع خضوع المؤسسات للمساءلة ومراعاة المبادئ الأخلاقية على مستوى القيادة وتوخي التزاهة لتعزيز الثقة في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في سياق تناول مسألة بناء الثقة في الحكومات في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل، تنظر اللجنة في ما يتطلبه الأمر لتشجيع خضوع المؤسسات للمساءلة ومراعاة المبادئ الأخلاقية على مستوى القيادة وتوخي التزاهة لتعزيز الثقة في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة.

الوثائق

E/C.16/2015/5 تشجيع خضوع المؤسسات للمساءلة ومراعاة المبادئ الأخلاقية على مستوى القيادة وتوخي التزاهة لتعزيز الثقة في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة: مذكرة من الأمانة العامة

٤ - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية

تقدم الأمانة العامة تقريراً عن الأنشطة التي أُنجزت في عام ٢٠١٤ في إطار برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية. وتستعرض اللجنة تلك الأنشطة بهدف تقديم توصيات إلى الأمانة العامة ترمي إلى مساعدة الدول الأعضاء في معالجة التحديات التي تواجهها حالياً على الصعيدين الوطني والمحلي فيما يتعلق بالحوكمة والإدارة العامة، إضافة إلى القضايا الناشئة في عالم يتسم بالعولمة.

الوثائق

E/C.16/2015/6 استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية: مذكرة من الأمانة العامة

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة

سيكون معروفاً على اللجنة مشروع جدول أعمال مؤقت لدورتها الخامسة عشرة. وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي طلب من اللجنة في قراره ٣٨/٢٠١٤ أن تنظر في

دورتها الخامسة عشرة في القضايا الناشئة المتعلقة بالموضوع السنوي الرئيسي الذي يتناوله المجلس وبالجزء المتعلق بتحقيق التكامل، وأن تساعد في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حسب الاقتضاء. كما أن المجلس قرر في مقرره ٢٠٣/٢٠١٥ أن يكون "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج" هو موضوع دورته لعام ٢٠١٦. ولا يزال موضوع الجزء المتعلق بتحقيق التكامل من دورة المجلس لعام ٢٠١٦ لم يحدد بعد.

٦ - اعتماد تقرير لجنة الخبراء عن دورتها الرابعة عشرة

تعتمد اللجنة تقريراً عن أعمال دورتها الرابعة عشرة يُعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١/٦٨، يتعين على اللجنة أن تدرج في تقريرها موجزاً تنفيذياً، وينبغي أن يكون التقرير موجزاً ويحدد بوضوح الاستنتاجات والتوصيات والقضايا التي قد تتطلب من المجلس الانتباه إليها أو اتخاذ إجراءات بشأنها. وأشارت الجمعية العامة إلى أنه ينبغي للمجلس أن يجري استعراضاً عملياً المنحى لتقرير اللجنة وتوصياتها، مركزاً في ذلك على الأمور التي تتطلب من منظومة الأمم المتحدة ككل عملاً موضوعياً منسقاً ومرتب الأولويات.